

نون الوقاية مواضعها وأحكامها

الدكتورة: مها بنت عبدالعزيز الخضير
 أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية
 كلية الآداب – جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
 الرياض – المملكة العربية السعودية
 maalkhudair@pnu.edu.sa

ملخص:

تناول البحث موضوع (نون الوقاية)، التي تلحق أواخر بعض الكلمات عند إسنادها لياء المتكلم، وبيان درجات حكم إثباتها أو حذفها، مع ذكر التعاليل المؤيدة لذلك الحكم على غيره، كما بين البحث مواضع لحاق هذه النون وأثرها على مدخولها، مع كونه يدور حول حرف واحد إلا أنه غاية في الأهمية لما يقوم به هذا الحرف من دور في الحفاظ على قواعد اللسان العربي وحفظ حدوده.

المصطلحات الأساسية: الوقاية-المواضع- الأحكام- الأثر.

Abstract

This research is talking about (Prevention N) which comes at the end of some words when they are added to the objective pronoun (Me). Also, it indicates when it should be added or removed with mentioning the reasons behind each judgment. In addition, it talks about the different adding position of (N) to the word and its effect on it Although it is one letter, but it plays a very significant role in protecting the grammar of Arabic language. The basic terminology : protection –Placements-Provision-Impact

المقدمة

الحمد لله الذي شرف العربية بإنزال أفضل كتبه وخاتمها القرآن الكريم بها وأثنى عليه بقوله: (بلسان عربي مبين) ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، أفصح العرب لساناً وأبلغهم بياناً؛ نبينا محمد المصطفى الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين ... وبعد،

لقد بلغ اللسان العربي ذروة البيان والجمال، فكل لفظ، بل كل حرف في الكلام لم يوضع إلا لغاية وهدف وللتعبير عن معنى محدد، وبذل العرب كل ما في وسعهم للعناية بلغتهم فكانوا أرباب الفصاحة، وأئمة البيان.

وجاءت قواعد اللغة لتكون بمثابة السياج الذي يحمي اللغة ويصونها عن اللحن، والتي لا يخفى على أحد أنها إنما وُضعت باستقراء مادتها من العرب الخُلص؛ هذه القواعد اهتمت بأدق التفاصيل في مرحلة جمع اللغة، من ذلك تنبيه العقل العربي لدخول حرف النون على بعض الألفاظ في حالات محددة، بينما خلت منها في حالات أخرى، ونطق العرب بها مرة وبدونها أخرى مع اللفظ ذاته، كل هذه الأمور رصدها العقل العربي الواعي واهتم بتحليلها وتعليلها؛ إذ كان لكل استعمال دلالة المقصودة، فتعددت المعاني للحرف الواحد. ومن أنواع النون التي ذكرها النحاة واهتموا بها (نون الوقاية) هكذا أسموها بعد أن رصدوا مواضعها وهي نون تدخل على أنواع من الألفاظ لتحقيق أهدافاً يحتاجها اللفظ، فأحياناً يكون دخولها واجباً وأحياناً جائزاً، وأخرى ممتنعاً.

ولما تعدد مدخول هذه النون، وتنوعت مسبباته حسب العامل الذي أدخلت عليه، وحيث كان لوجودها آثار واضحة، برزت الحاجة لإنشاء دراسة متخصصة ترصد كل هذه الأمور، وتشدد الحاجة لمثل هذه الدراسة في وقت ساد فيه اللحن فاستهجن أبناء اللغة العربية بعض أحكامها، كما ضعف اتصال المتلقي بمنابع القواعد ومصادرها واكتفى بالأخذ عن أقرب مرجع؛ لذا بدت الحاجة قوية لإحياء ما اندرس من قواعد اللغة، والتنبيه على أهمية معرفتها فكانت هذه الدراسة التي تعنى بالبحث في (نون الوقاية) وبيان أحكامها.

تعريف نون الوقاية:

لغة¹: حرف هجاء مجهور أغنَّ، من حروف الزيادة، يكون أصلاً وبدلاً وزائداً.

وقى: وقاه وَقِيًا ووقايةً وواقية: صانه، والوقاية: ما وقيت به، والتوقية: الحفظ.

وفي الاصطلاح²: نون مكسورة تزداد قبل ياء المتكلم على آخر الفعل، أو اسم الفعل أو بعض الألفاظ لتقي آخر ما تدخل عليه من الكسر الذي تجلبه ياء المتكلم قبلها، على اختلاف بين النحاة في سبب هذه التسمية، قال السيوطي (ت 911 هـ): (وسميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر المشبه للجر)³ وتُسَمَّى أيضاً نون العماد؛ لأنها دعامة لعدم وجود كسرة آخر الفعل المسند لياء المتكلم.

وَأثر عن النحويين⁴ تعليقات لسبب إدخال هذه النون على بعض الكلمات؛ فهي تقي الفعل الصحيح الآخر من كسر آخره عند سنده لياء المتكلم، والفعل المعتل محمول عليه، والكسر لا

يدخل على الأفعال كما تقي آخر كل ما تدخل عليه من التغيير، وتمنع اللبس بين الفعل المسند لياء المتكلم، والفعل المسند لياء المخاطبة، وبين أمر المخاطب وأمر المخاطبة نحو: أَكْرَمَنِي - وَأَكْرَمَنِي؛ إذ لو حذفت النون من الأول لصار مثل الآخر، والتبس المعنى.

ويُزال بها اللبس بين الاسم والفعل نحو: (ضَرَبَنِي - وضربني) وبين حرف الجر والفعل نحو (خلاي- وخلاني)، فإن: خلاني، فعل دون أختها. ويزاد بها التوكيد مع (إِنَّ - أَنْ - لَكِنْ - كَأَنَّ).

وهكذا نرى تعدد آثار دخول نون الوقاية بتنوع مدخولها. وتعددت تعليقات النحاة حول سبب اختيار هذا الحرف دون غيره من الحروف، فذهب سيبويه (ت 180هـ) إلى أن النون مع ياء المتكلم المنصوبة (ني) كلها ضمير واحد فقال: (اعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم ني)⁵، فالنون تلازم ياء المتكلم المنصوبة عند إسنادها إلى الفعل؛ لكونها ضمير متكلم منصوب. وأكد رأيهِ هذا عند حديثهِ عن إسناد (قط) إلى الياء بقوله: (وكانت النون أولى لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم)⁶. وإلى ذلك ذهب ابن قتيبة (ت 276هـ) فقال في إعراب (لتكْرَمَنِي): (فعل انتصب باللام المكسورة التي في معنى كي، ما علامة النصب فيه؟ فتحة الميم، والنون والياء في موضع نصب مفعول بهما)⁷، أما ابن يعيش⁸ (ت 643هـ) فعلى اختيار النون دون غيرها لتقي الفعل من الكسر بكونها قريبة من حروف المد واللين، ولذلك اجتمعت معها في كونها حروف زيادة، وتكون علامة إعراب في الأفعال الخمسة (يفعلان - تفعلان ...) كما تكون حروف المد واللين علامة إعراب في الأسماء المعتلة.

أما مواضعها فقد لخص ابن مالك (ت 672هـ) قاعدتها في قوله:

وقيل يا النفس مع الفعل التزم	نُونٌ وَقَايَةٌ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ
وليتني فشا وليتي نَدَرَا	وَمَعٌ لَعَلَّ اَعَكْسَ وَكُنْ مُخَيَّرَا
في الباقيات واضطرارًا خَفِّفَا	مَيَّي وَعَيَّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

وجوب دخول النون

أولاً: مع الأفعال: إذا اتصلت ياء المتكلم بالفعل وجب أن تسبقها نون مكسورة، يقول ابن هشام (ت 761هـ): (ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض، فإن نصيها فعل أو اسم فعل أو ليت وجب قبلها نون الوقاية)⁹ وذلك نحو: زارني - يزورني - زرنِي، إذا توسطت نون الوقاية بين الفعل وياء المتكلم، وتقتضي هذه الياء كسر الحرف الذي قبلها

يستوي في ذلك الفعل الماضي والمضارع والأمر، المتصرف كما سبق، والجامد نحو: هُبْني - عساني - ليسني.

وقد أجمع النحاة¹⁰ على أن هذه النون جيء بها لتقي الفعل من الكسرة؛ لأن الكسر من خصائص الأسماء ولا يوجد فعل مكسور، قال سيبويه نقلاً عن أستاذه الخليل: (وسألته رحمه الله عن الضاربي فقال: هذا اسم، ويدخله الجر، وإنما قالوا في الفعل: ضربي ويضربني كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الياء كما تدخل الأسماء فمنعوا هنا أن يدخله كما مُنع من الجر)¹¹، وجعل البصريون¹² نون الوقاية علامة للأفعال دون الأسماء واحتجوا بهذا على أن (أفعل) التعجب فعل لا اسم. وانفرد ابن مالك (ت 672 هـ) من البصريين بنفي هذا التعليل وأورد علة أخرى في قوله: (بل لأنها تقي الفعل من اللبس في (أكرمني) في الأمر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة)¹³.

وهذا تعليل ضعيف لكونه مختصاً بفعل الأمر، ولم يدخل معه الماضي والمضارع، ولأن معناه صحيح وواقع فإنه يُدرج في علة منع اللبس التي تؤديها نون الوقاية في أشكال متعددة. ومن شواهد دخول النون على الفعل الماضي المسند إليه ياء المتكلم قوله تعالى: (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به)¹⁴، ومن شواهد ما مع الفعل المضارع قوله عز وجل: (أتجادلونني في أسماء سميتوها أنتم وآباؤكم)¹⁵، ومع الأمر في قوله تعالى: (قال رب فأنظرني إلى يوم يبعثون)¹⁶. وورد كثيراً حذف ياء المتكلم من الأفعال بأزمنتها الثلاثة في مواضع كثيرة من كتاب الله، مثاله مع الفعل الماضي قول الله تعالى: (إني كفرت بما أشركتمون من قبل)¹⁷، ومثاله مع المضارع: (الذي خلقتني فهو يهدين، والذي يطعمني ويسقيني)¹⁸، ومع الأمر: (فاتقوا الله وأطيعون)¹⁹، ومما يؤكد حذف الياء في هذه المواضع ومواضع أخرى كثيرة ورود قراءات سبعة تثبتها، وعُلل²⁰ الحذف هنا بكون الدلالة عامة صالحة لكل أحد وفي كل وقت، وليس لإنسان بعينه. فحذفها دليل الاستمرار والديمومة. ولما حُذفت ياء المتكلم وقُف على النون ساكنة. وتلزم النون (ما خلا - ما عدا - ما حاشا)²¹ مع ياء المتكلم، فيقال: ما خلاني - ما عداني - ما حاشاني، عند تقديرها أفعالاً، فإن قُدرت أحرف جر و (ما) زائدة حذفت النون، والراجع فيها الفعلية وما مصدرية إلا (حاشا) فإن الحرفية فيها أرجح.

من شواهد ثبوت النون قول الشاعر:

تملُّ النَّدامى ما عداني فإنني بكلِّ الذي يَهْوَى نَدِييَ مُؤَلَّعٌ²²

من أحكام نون الوقاية مع الفعل: تلزم هذه النون الأفعال الناصبة لياء المتكلم ، ومنها الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون، فإذا اجتمعت نون الأفعال الخمسة مع نون الوقاية، نحو: أنتم تكرموني، فإنه يجوز في النونين أحد ثلاثة أمور:

- 1- إثبات النونين دون إدغام، فتقول: أنتم تكرموني، وأنتم تكرماني، وأنت تكرميني...
- 2- إدغام النونين مع حذف واو الجماعة ياء المخاطبة: منعاً لالتقاء الساكنين، فيقال: أنتم تكرمائي، وأنتم تكرمئي، وأنت تكرمئي.
- 3- حذف إحدى النونين تخفيفاً، فتقول: أنتم تكرماني، أنتم تكرموني، أنت تكرميني. وفي تعيين النون المحذوفة خلاف كبير: هل هي نون الرفع في الأفعال الخمسة، أم نون الوقاية؟ إلا أن المرجح أنها نون الرفع في الفعل المرفوع، أما إن كان الفعل منصوباً أو مجزوماً، فإن النون الموجودة هي نون الوقاية؛ لأن علامة الجزم والنصب للأفعال الخمسة هي حذف النون، فتعين أن تكون المثبتة للوقاية؛ وذلك لموافقته للقاعدة.

وفي غير ذلك يتساوى أن تكون المحذوفة واحدة منهما؛ لعدم تأثر الإعراب. فإن كان الفعل مسنداً إلى نون النسوة لم يحدث خلاف في لزوم نون الوقاية معها، نحو: الكريمات زرنني، والطالبات شكرني. والضابط الذي يجيز ذلك أو يمنعه هو أمن اللبس، ووضوح المعنى، وعدم مخالفة القواعد الأصلية.

ثانياً: اسم الفعل: وتلزمه نون الوقاية مع ياء المتكلم، نحو: دَرَأكِني (بمعنى أدركني)، و تراكِني (بمعنى اتركني)، و رويدِني (بمعنى أمهلني).

ثالثاً: ليس: فعل جامد ناقص، تلزمه النون مع ياء المتكلم، وأجمع النحاة²³ على أنها لا تخلو منها إلا نادراً في الشعر، ومن شواهد قول الشاعر:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِـرَامُ لِيـسِي²⁴

فالشاهد قوله: (ليسي)؛ حيث اتصل الفعل الجامد بياء المتكلم مباشرة، وكان الأولى الفصل بينهما بالنون، وإنما أجاز ذلك للضرورة.

ومثله أفعال التعجب (ما أحوجني إلى عفوري) و(ما أفقرني إلى رضاه) ، وذكر السيوطي²⁵ أن حذفها معه شاذ على الأصح، ونقل عن الكوفيين تجويز حذفها في السعة لمشابهة الأسماء.

رابعاً: ليت: وهي من أخوات (إن)، حرف ناسخ يدخل على الجملة الاسمية وتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم لشبهها بالفعل، ولم ترد في القرآن الكريم إلا ملازمة لها، قال تعالى: (ياليتني كنت

معهم فأفوز فوزاً عظيماً⁽²⁶⁾ و (ياويلتي ليتني لم أتخذ فلانا خليلاً)⁽²⁷⁾ ف(ليتني) هي الأصل، و شدّ (ليتي) وأجازه بعضهم في الضرورة الشعرية، كقول الشاعر:

كُمْنِيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ كُلَّ مَالِي⁽²⁸⁾

وأجاز الفراء⁽²⁹⁾ الوجهين في الاختيار.

خامساً: حرفا الجر (من-عن): وتلحقهما نون الوقاية عند اتصالهما بياء المتكلم، فيقال: مَيَّ وَعَيَّ . وحذفها شاذ لا يصح إلا في الضرورة الشعرية، ومنه قول الشاعر:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنَّهُمْ، وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ، وَلَا قَيْسٌ مِنِّي⁽³⁰⁾

وعلل سيبويه⁽³¹⁾ لحاق النون هنا بأن اتصال ياء المتكلم بها يوجب كسر ما قبلها، والحرف الذي قبلها في (من، عن) نون ساكنة، فلم يرد العرب تحريكها حتى لا تشتبه الأسماء الثنائية المعربة وحتى تبقى ساكنة الآخر.

ويجب حذف النون مع باقي حروف الجر.

وخلاصة لما تقدم فإن (نون الوقاية) حرف يجب الإتيان به آخر الكلمة عند إسنادها إلى ياء المتكلم، وحين تكون واحدة مما يأتي: الأفعال - أسماء الأفعال - الفعل الجامد (ليس) - ليت - حرفا الجر (من - عن)؛ وذلك للحفاظ على حركة الحرف الأخير حين تُسند الكلمة إلى ياء المتكلم، ولا تحذف النون إلا في الضرورة.

جواز الأمرين بالتساوي

أولاً: إنَّ - أُنَّ - لَكَنَّ - كَأَنَّ:

يجوز إثبات نون الوقاية في الحروف الناسخة ماعدا (ليت-لعل)، وتدخل النون في (إِنَّ - أُنَّ - كَأَنَّ - لَكَنَّ) عند إسنادها إلى ياء المتكلم، فيجوز⁽³²⁾: إني - أني - كأني - ولكني، كما يجوز: إني - أئي - كأئي - لكئي، ولكلا الوجهين علته؛ فجواز دخول النون هنا إنما كان لمشاكلة هذه الأحرف للأفعال لذلك سَوَّغُوا حذفها، قال سيبويه: (ألا ترى أنك تقول إذا أضمرت نفسك وأنت منصوب: ضربني وقتلني، وإني ولعلي)⁽³³⁾ وعلل الحذف بكثرة النونات فيها، والعرب يستثقلون التضعيف ويستطيبيون التخفيف؛ نظراً لكثرة الاستعمال، وتابعه في ذلك جمهور النحاة⁽³⁴⁾ وجاءت بالاستعمالين في قول الشاعر:

وإني على ليلى لزارٍ، وإنني على ذاك فيما بيننا مستديمها⁽³⁵⁾

وإذا كان النحاة قد أجمعوا على هذه العلة لجواز حذف النون من هذه الأحرف، فإن الفراء³⁶ لم يستحسن ما ذكره، وعلل سقوط النون هنا بأن هذه الأحرف بعُدت عن الفعل؛ فهي ليست على لفظه فضعف لزوم النون لها بخلاف أختها (ليت) التي لزمها النون لكونها على لفظ الفعل، فأولها مفتوح وثانها حرف علة ساكن وثالثها مفتوح، مثل: (باع - قال). واستحسن أن يعيش هذا التعليل، لكنه عاب عليه عدم اضطراره في جميعها؛ إذ يلزم من ذلك أن يقل حذف النون مع (أَنَّ) المفتوحة لأنها على وزان الأفعال المضاعفة نحو: (رد- شد- مد). وبذلك يترجح ما ذهب إليه سيبويه وأستاذه الخليل وتابعهم عليه الجمهور؛ نظراً لاضطراده وتحققه في هذه الحروف جميعاً.

ولدخول نون الوقاية على هذه الأحرف شواهد من كتاب الله الكريم، نحو قوله تعالى: (أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ)⁽³⁷⁾ و (قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى)⁽³⁸⁾ و (قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ)⁽³⁹⁾.

جواز الأمرين مع رجحان الثبوت

لدى-قط-قد:

عند إسناد ياء المتكلم إلى هذه الكلمات (لدى) بمعنى (عند)، أو (قط) بمعنى (حسب) أو (قد) بمعنى (حَسَبَ)، فإنه يجوز إثبات نون الوقاية ويجوز حذفها بقلة وليس المقصود هنا (قد) الحرفية ولا (قط) الظرفية، لأن ياء المتكلم لا تتصل بها.

وعلل سيبويه⁽⁴⁰⁾ جواز الإثبات بأن ياء المتكلم تكسر ما قبلها، وهذه الأسماء مبنية على السكون فدخلت النون بينها وبين الياء حتى لا تلتبس بما هو مُحَرَّك الآخر أو بالمعرب من الأسماء التي على حرفين نحو (يد- وهن)، وأكد هذا ابن يعيش بقوله: (اعلم أن (من وعن) من الحروف المبنية على السكون، و(لن وقط وقد) بمعنى حسب أسماء مبنية أيضاً على السكون، ومن الحروف والأسماء ما هو متحرك بحركة بناء أو إعراب، وياء المتكلم يكون ما قبلها متحرراً مكسوراً؛ فكهوا اتصال الياء بهذه الكلم فتكسر أو آخرها لها فتلتبس بما هو مبني على حركة أو بما هو معرب من الأسماء التي على حرفين من نحو: يد وهن، فجاءوا بالنون حراسة لسكون هذه الكلم و إثارة لبقاء سكونها لئلا يقعوا في باب لبس)⁽⁴¹⁾.

وجاءت القراءات السبعية⁽⁴²⁾ بجواز الأمرين في قوله تعالى: (قد بلغت من لدني عذرا)⁽⁴³⁾، قرأ أكثر القراء بتشديد النون من (لدني)، وقرأ نافع وأبو بكر بتخفيفها، وكذلك حديث البخاري في صفة النار (قطني قطني) و (قطي قطي) بالإثبات والحذف، والإثبات أشهر. وحكم الأنباري⁽⁴⁴⁾ بشذوذ خلو (قد وقط) من نون الوقاية.

ومن الشواهد المؤيدة للإثبات قول الشاعر:

امتألاً الحوضُ وقال قطني مهلاً رويداً قد ملأْتُ بطني⁽⁴⁵⁾

وقول الآخر:

قدني من نصْر الخُبَيْينِ قَدي ليس الإمامُ بالشَّحيحِ المُلجِدِ⁽⁴⁶⁾

فجاءت بالاستعمالين (قدني) وهو المشهور، و(قدي) وهو من التعليل. وخرج ابن هشام⁽⁴⁷⁾ هذين الاستعمالين بأن (قدني) الأولى حملت معنى (حسب) فهي اسم فعل، والثانية اسم فعل أيضاً عند من يعرب اسم الفعل ولا يبنيه، لكن حُذفت منه النون للضرورة الشعرية، والياء للإطلاق وليس مفعولاً به.

فإن أُضيفت الياء لغير هذه الأسماء امتنعت النون.

وقد أشار ابن مالك إلى قاعدتها بقوله:

وفي لَدُنِي: لَدُنِي قَلٌّ، وفي قَدَنِي وقَطَنِي الحذف أيضاً قد يفى.

رجحان ترك نون الوقاية.

أولاً: مع الأسماء:

منع النحاة دخول نون الوقاية على الأسماء عند اتصالها بياء المتكلم؛ لأن العلة التي جيء بالنون من أجلها مع الأفعال منتفية في الأسماء؛ لأن الجر من خصائصها. قال سيبويه: (وسألته رحمه الله عن الضاربي، فقال: هذا اسم، ويدخله الجر، وإنما قالوا في الفعل: ضربي ويضربني، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل في الأسماء، فمنعوا أن يدخله كما منع الجر)⁽⁴⁸⁾

وبهذا قال جمهور النحاة⁽⁴⁹⁾ عند حديثهم عن دخول النون على الأفعال وأنها سميت (نون الوقاية) لأنها تقي الأفعال من الكسرة، وقد ورد في الشعر اقتران النون باسم الفاعل، نحو قول الشاعر:

فما أدري وكلّ الظنّ ظني
أُمسِلْمُنِي إلى قومي شراحي⁽⁵⁰⁾
فدخلت نون الوقاية على اسم الفاعل (أمسلمني) خلافاً للإجماع.
ومثله:

ألا فتىّ من بني دبيان يحملني وليس حاملي إلا ابنُ حمّال⁽⁵¹⁾

فاتصلت النون باسم الفاعل (حاملي) شذوذاً.

فلما منع النحاة دخول نون الوقاية على الاسم، حكموا بشذوذ ما جاء مخالفاً لذلك.
ثانياً: **أفعل التفضيل**، ومنع النحاة دخول النون عليه لكونه اسماً وجعلوا ما خالف ذلك شاذاً
لا يقاس عليه، وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (غير الدجال أخوفني عليكم)⁽⁵²⁾
ثالثاً: **لعل**⁽⁵³⁾: الأصل فيها عند إسنادها إلى ياء المتكلم أن لا يفصل بينهما بفاصل، فحذف نون
الوقاية معها أكثر من إثباتها، قال عز وجل: (لعلي أبلغ الأسباب)⁽⁵⁴⁾، ولم ترد في القرآن الكريم
بالنون، وأوضح سيبويه العلة نقلاً عن أستاذه الخليل بقوله: (فإن قلت: لعلي ليس فيها نون،
فإنه زعم أن اللام قريب من النون، ألا ترى أن النون قد تُدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام،
وذلك لقربها منها، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر في استعمالهم)⁽⁵⁵⁾
فعلة المنع عنده أن اللام قريبة في المخرج من النون، فحذفت النون حتى لا تتوالى الأمثال،
وهذه علة صوتية تعتمد على مخارج الأصوات. اعتمدها جمهور النحاة⁽⁵⁶⁾، وخالفهم الفراء
الذي يرى أن (لعل) لا تشابه الفعل؛ لأنها ليست على لفظه فلذلك حذفت النون. ورده ابن
عصفور⁽⁵⁷⁾ ب(أن) المفتوحة التي على لفظ الفعل ومع ذلك جاز اقترانها بنون الوقاية و جاز
عدمه.

بينما علل الأشموني⁽⁵⁸⁾ بأنها لا تستعمل جارة وفي بعض لغاتها (لعن) فيجتمع ثلاث نونات.
وعلل الأزهري⁽⁵⁹⁾ المنع فيها بمشابهتها حروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها وكلا العلتين لا
ترقى لمستوى الإقناع.

وقد جاءت بالنون في الشعر العربي، كقول الشاعر:

فقلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي أَخْطِئُهَا قَبِيراً لِأَبْيَضَ مَاجِدٍ⁽⁶⁰⁾

فالشاهد قوله: (لعلني)؛ حيث دخلت نون الوقاية على (لعل) خلافاً للمشهور الفصيح.

ومثله قول الآخر:

أَرَيْنِي جَوَاداً مَاتَ هُزْلاً لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بِخَيْلَا مُخْلِداً⁽⁶¹⁾

والشاهد فيه (لعلني) حيث وصل نون الوقاية بلعل حين أعملها في ياء المتكلم، ومثله قول عروة بن الورد:

دعيني أطوّف في البلادِ لعلني أفيدُ غنى فيه لذي الحَقِّ مَحْمَلٌ⁶²

وقد نص ابن مالك على قاعدة (لعل) بقوله:

ليتني فشاً وليتي ندرا ومَع "لعل" اعكس وكن مخيّراً.

رابعاً: حرفا الجر (إلى-على)⁽⁶³⁾:

عند إسناد ياء المتكلم إلى ما كان في آخره ألف من الحروف والأسماء المبنية نحو-إلى-على-لدى، فإنها تمتنع من الاقتران بنون الوقاية مع لزوم آخرها البناء على السكون، ولم بغفل سيبويه طلب معرفة العلة فسأل الخليل عنها قائلاً: (وسأله -رحمه الله- عن: إلى ولدى وعلى، فقلنا: هذه الحروف ساكنة، ولا نرى النون دخلت عليها، فقال: من قبل أن الألف في (لدى) والياء في (على) الذين قبلهما حرف مفتوح لا تحرك في كلامهم واحدة منهما لياء الإضافة، ويكون التحريك لازماً لياء الإضافة، فلما علموا أن هذه المواضع ليس لياء الإضافة عليها سبيل بتحريك، كما كان لها السبيل على سائر المعجم لم يجيئوا بالنون إذ علموا أن الياء في ذا الموضع، والألف ليستا من الحروف التي تحرك لياء الإضافة)⁽⁶⁴⁾ واعتمد⁽⁶⁵⁾ هذا ابن يعيش وقال به الرضي.

الخاتمة

وختاماً لهذه الدراسة يمكننا تلخيص ما توصلت إليه من نتائج فيما يلي:

- 1- نون الوقاية حرف مبني يلزم آخر بعض الكلمات عند اتصالها بياء المتكلم على اختلاف في نوع هذه الكلمات فهي اسم-وفعل-وحرف، واختلاف في درجات الحكم على النحو الآتي:
- 1- وجوب إثبات النون بين الكلمة وبين ياء المتكلم وذلك مع: الأفعال-أسماء الأفعال-الفعل الجامد الناقص (ليس)، أفعال التعجب، الحرف الناسخ ليت-حرفا الجر(من-عن)؛ وذلك لتقي آخر هذه الكلمات من الكسر المناسب لياء المتكلم لامتناع الجر عليها.
- 2- جواز ثبوت نون الوقاية أو إهمالها بالتساوي مع (إن-أن-لكن-كأن)، وذلك لأن الحذف إنما ساغ طلباً للتخفيف وهروباً من توالي الأمثال.
- 3- جواز الأمرين مع ترجيح الثبوت مع (لدى-قط-قد)؛ لمنع كسر آخر هذه الألفاظ المبنية، ومنعاً للبس بين محرك الآخرويين المعرب من الأسماء التي على حرفين.
- 4- يترجح ترك نون الوقاية عند إسناد (الأسماء-أفعال التفصيل) وذلك لترجح اسميته، لعل، حرفا الجر(إلى-على) لبنائهما ومشابهة (لعل) لهما.

5- ما ورد من الشواهد مخالفاً لما اتفق عليه النحاة فإنه يُحكم بشذوذه ، أوعدم اضطرابه.

الهوامش:

- 1- ينظر: الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة- بيروت ط 8، 1426هـ 2005م 1624/2 و 1760، وابن منظور: لسان العرب، تصحيح أمين عبد الوهاب ومحمد العبيدي، دار إحياء التراث العربي ط2، 1417هـ 1997م 341/14.
- 2- ينظر: جورج متري و هاني تابري: الخليل (معجم مصطلحات النحو العربي)، مكتبة لبنان-بيروت ط1، 1410هـ 1990م، ومحمد اسير و بلال جنيدى: معجم الشامل في علوم اللغة ومصطلحاتها، دار العودة-بيروت ط1، 1981م (946).
- 3- ينظر: السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، 1327هـ (64/1).
- 4- ينظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية-بيروت ط3، 1408هـ-1988م (369/2)، والمبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة ط1، 1415هـ 1994م (249-248/1)، والمرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د.فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل ط1، بيروت-دار الكتب العلمية ب.ت (151)، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر ب.ت (115/1)، والسيوطي: الهمع 64/1.
- 5- ينظر: سيبويه: الكتاب 368/2.
- 6- ينظر: سيبويه: الكتاب 368/2.
- 7- ينظر: ابن قتيبة، تلقين المتعلم فن النحو، تحقيق محمد سلامة الله محمد هداية الله، جامعة أم القرى – 1406هـ 1986م (165).
- 8- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب-بيروت. (123-91/3).
- 9- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة –بيروت 77/1.
- 10- ينظر: سيبويه، الكتاب 369/2، والمبرد: المقتضب 249-248/1. وابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة 1430هـ 2009م (125/2)، وابن يعيش: شرح المفصل 89/3، ورضي الدين الاستراباذي: شرح الكافية دار الكتب العلمية-بيروت (53/3)، والأشْمُونِي: شرح الأشْمُونِي على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر 1944م (106/1)، والأزهري: شرح التصريح 115/1.
- 11- سيبويه 369/2.
- 12- ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية-صيدا-بيروت 1987م (129/1).
- 13- ينظر: الأشْمُونِي 106/1.
- 14- المائدة 117.
- 15- الأعراف 71.
- 16- الحجر 36.
- 17- إبراهيم 22.

- 18- الشعراء 78-79.
- 19- الشعراء 108.
- 20- داوود العزامين: من بلاغة القرآن الكريم: حذف المفعول به، مقال على الشبكة العنكبوتية- ملتقى أهل التفسير 1436/8/8 هـ
- 21- ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، مطبعة السعادة بمصر 1963م (248)، المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية- في دمشق 1975م (255)، (262)، والرماني: معاني الحروف، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار الشروق- جدة، ط3، 1404 هـ 1984م (106).
- 22- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 107/1، وشرح التصريح 11/1، والصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق د. عبد الحميد هندواوي، المكتبة العصرية- صيدا 2009م- 1430 هـ، 252/2.
- 23- ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك وعلي حمد الله، دار الفكر- بيروت- ط6، 1985م (450)، والجني الداني (150)، والهمع 64/1.
- 24- قائله روبة، وهو من شواهد المغني (450)، والجني الداني (150)، وحاشية الصبان 110/1، وشرح التصريح 110/1.
- 25- ينظر: الهمع 64/1.
- 26- النساء 73.
- 27- الفرقان 28.
- 28- لزيد الخيل، وهو من شواهد: المقتضب 250/1، وشرح المفصل 123/3، والهمع 214/1، وحاشية الصبان 178/1، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة ط20، 1400 هـ 1980م 110/1، والسيوطي: البهجة المرضية، تحقيق محمد صالح الغرسي، دار السلام- القاهرة ط1، 1421 هـ 2000م (76)
- 29- ينظر: حاشية الصبان 179/1.
- 30- لا يعرف قائله، وهو من شواهد: الجني الداني (151)، وشرح المفصل 125/3، وأوضح المسالك 82/1، وشرح ابن عقيل 63/1، والهمع 64/1.
- 31- ينظر: الكتاب 370/2-371.
- 32- ينظر: شرح ابن عقيل 63/1.
- 33- الكتاب 368/2.
- 34- ينظر: المقتضب 250-249/1، شرح المفصل 123/3، وشرح الكافية 56/3، وشرح الأشموني 110/1، وشرح التصريح 119/1.
- 35- من شواهد: شرح التصريح 112/1، البهجة المرضية (76)، لسان العرب 213/12، وأوضح المسالك 82/1.
- 36- ينظر: شرح المفصل 91/3.
- 37- هود 2.
- 38- طه 46.
- 39- الأنعام 161.
- 40- ينظر: الكتاب 370/2.

- 41- شرح المفصل 124/3.
- 42- ينظر: ابن مجاهد البغدادي: كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف- مصر، ط2، 1400هـ- 388/1.
- 43- الكهف 18.
- 44- ينظر: الإنصاف 131/1.
- 45- البيت غير منسوب، وهو من شواهد الإنصاف 130/1، وشرح المفصل 125/3 وحاشية الصبان 182/1.
- 46- البيت لحميد بن مالك الأرقط، وهو من شواهد الجني الداني 253، وشرح المفصل 124/3 والمغني 226، وحاشية الصبان 181/1.
- 47- ينظر: المغني (226).
- 48- الكتاب 2/ 369.
- 49- ينظر: المقتضب 248-249، والأصول في النحو 2/ 125، وشرح المفصل 89-123، شرح الكافية 3/ 53، وشرح التصريح 115/1، وحاشية الصبان 178/1.
- 50- قائله يزيد بن مخزم، وهو من شواهد المغني (450)، والأشباه والنظائر 243/3، والهمع 213/1.
- 51- البيت لأبي محلم السعدي، وهو في الإنصاف 129/1.
- 52- استشهد به: المغني (380)، والإنصاف 129/1، والهمع 213/1، وفي رواية أخرى (أخوفي عليكم).
- 53- ينظر: شرح التصريح 118/1.
- 54- غافر 36.
- 55- الكتاب 2/ 369.
- 56- ينظر: المقتضب 250/1، والأصول 2/ 125، وشرح المفصل 90/3، وشرح الكافية 3/ 59.
- 57- ينظر: ابن عصفور الأشبيلي: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية- بيروت ط1، 1419هـ 1998م (435).
- 58- ينظر: شرح الأشموني 108/1.
- 59- ينظر: شرح التصريح 19/1.
- 60- غير منسوب، وهو من شواهد شرح الأشموني 56/1، وشرح ابن عقيل 110/1، والهمع 64/1.
- 61- البيت لحاتم الطائي، وهو من شواهد الانتصاف من الإنصاف 227/1 حاشية رقم (142)، ولسان العرب (علل).
- 62- من شواهد الإنصاف 227/1.
- 63- شرح المفصل 125/3.
- 64- الكتاب 2/ 372.
- 65- ينظر: شرح المفصل 125/3، وشرح الكافية 3/ 65.
- ثبت المصادر والمراجع**
- 1- الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر ب ت.
- 2- الاسترأبادي: شرح الكافية، دار الكتب العلمية- بيروت ب ت.
- 3- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر 1944م.

- 4-الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية-صيدا-بيروت 1987م
- 5-جورج متري وهاني تاجي: الخليل (معجم مصطلحات النحو العربي)، ط 1، 1410هـ 1990م.
- 6-داوود العزامين: من بلاغة القرآن الكريم، مقال على الشبكة العنكبوتية، ملتقى أهل التفسير 8/8/1436هـ.
- 7-الرماني: معاني الحروف، تحقيق: د.عبدالفتاح شلبي-دار الشروق-جدة ط 3، 1404هـ 1984م.
- 8-ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة 1430هـ 2009م.
- 9-سيبويه: الكتاب، تحقيق محمد عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية-بيروت ط 3، 1408-1988م.
- 10-السيوطي: 1-البهجة المرضية شرح السيوطي على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد صالح الغرسي، دار السلام-القاهرة ط 1، 1421هـ 2000م.
- 2-همع الهوامع شرح جمع الجوامع، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، ط 1، 1327هـ.
- 11-الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق د. عبد الحميد هنداي- المكتبة العصرية-صيدا 1430هـ 2009م.
- 12-ابن عصفور الأشبيلي: شرح جمل الزجاجي، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية-بيروت-ط 1، 1419هـ 1998م.
- 13-ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث-القاهرة-ط 20، 1400هـ 1980م.
- 14-الفيروزآبادي: القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة-مؤسسة الرسالة-بيروت ط 8، 1426هـ 2000م.
- 15-ابن قتيبة: تلقين المتعلم فن النحو، تحقيق محمد سلامة الله هداية الله، جامعة أم القرى، 1406هـ 1986م.
- 16-المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق 1975م.
- 17-المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي-القاهرة، ط 1، 1415هـ 1994م.
- 18-المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د فخرالدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية-بيروت ب ت.
- 19-ابن مجاهد البغدادي: كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف-مصر ط 2، 1400هـ.
- 20-محمد اسير ويلال جنيدي: معجم الشامل في علوم اللغة ومصطلحاتها، دار العودة-بيروت ط 1، 1981م.
- 21-ابن منظور: لسان العرب، تصحيح أمين عبدالوهاب ومحمد العبيدي، دار إحياء التراث العربي ط 2، 1407هـ 1997م.
- 22-ابن هشام: 1-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة-بيروت ب ت.
- 2-شرح قطراندي وبل الصدى، مطبعة السعادة-مصر 1963م.
- 3-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك وعلي حمد الله، دار الفكر، 1985م.

